

نظرة عامة حول الاتجاهات الكبرى المؤثرة بالحكومات المحلية والإقليمية (LRG)

المحتويات

| | | |
|--------|-----------------------------------------------------------------|-----|
| 2..... | الخلفية | 1. |
| 2..... | عدم المساواة الحضرية والمحلية | 2. |
| 3..... | الحكومات المحلية والإقليمية وجائحة كورونا | 3. |
| 3..... | العاملون والعاملات في الحكومات المحلية والإقليمية في ظل الجائحة | 4. |
| 4..... | تمويل الحكومات المحلية والإقليمية ودورها في عملية التعافي | 5. |
| 5..... | الخصخصة مقابل إعادة الخدمات العامة إلى البلديات | 6. |
| 6..... | الأزمة العالمية للإسكان | 7. |
| 6..... | التحولات في النقل العام الحضري | 8. |
| 7..... | المدن، التغير المناخي والكوارث | 9. |
| 7..... | الرقمنة | 10. |
| 7..... | الخاتمة | 11. |

نظرة عامة حول الاتجاهات الكبرى المؤثرة على الحكومات المحلية والإقليمية (LRG)

1. الخلفية

على الرغم من تداعيات جائحة كوفيد، تشير التوقعات إلى استمرار النمو المتزايد للعالم الحضري. من المتوقع أن ترتفع نسبة سكان المدن من سكان العالم من 56.2% إلى 60.4% بين 2020-2030¹. وتعتبر الهجرة المساهم الأساسي في ازدياد عدد سكان المدن، إن كانت الهجرة داخلية (من الريف إلى المدينة) أو الهجرة عبر الحدود. تشكل الهجرة تقريبًا ثلث النمو الحضري في البلدان المتقدمة². قبل انتشار وباء كوفيد، كان يفترق 1.8 مليار من سكان العالم إلى السكن الملائم؛ ويعيش أكثر من مليار إنسان في وحدات سكنية عشوائية؛ بالإضافة إلى 150 مليون مشرد، في حين يعاني الملايين من البشر من انعدام السكن الآمن³.

تبقى الاقتصادات الحضرية المحرك للنمو الاقتصادي، حيث تمثل حوالي 80% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي⁴. يتركز العمل في المناطق الحضرية بنسبة 38% من القوى العاملة العالمية، وهو ما يمثل المهن الأكثر عرضة لوباء كوفيد، كالأغذية، والتجزئة، والتصنيع، والسياحة، والضيافة⁵. تولد المدن 70% من انبعاثات الكربون العالمية وتستهلك ثلث طاقة العالم⁶.

2. عدم المساواة الحضرية والمحلية

منذ سنة 1980 ازداد التمييز على أساس الدخل وطال أكثر من ثلثي السكان الحضريين في العالم⁷. تفاقم هذا التمييز في الدخل بسبب الجائحة. وقد تأثر بشكل خاص، السكان الحضريين، وسكان الضواحي، وقاطنو المناطق الريفية الذين يعانون من عدم الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية كالصحة، والسكن، والنقل العام الآمن والخدمات العامة. لقد أدى التمييز القائم على الدخل والعنصرية إلى تعريض الكثير من الناس إلى الإقصاء الاجتماعي والعنف، مترافقاً مع انعدام آفاق فرص العمل اللائق.

أدى الافتقار إلى الوصول العادل إلى الأطر الاجتماعية للصحة في المناطق الحضرية - مثل الأماكن العامة الآمنة، والمساحات الخضراء، والخدمات الترفيهية، والرقمية، والثقافية - إلى إلحاق أضرار صحية إضافية في الصحة البدنية والعقلية للفئات الضعيفة من السكان. أثرت البطالة وسوء تغطية الضمان الاجتماعي، فضلاً عن خصخصة الخدمات الحيوية، بشكل سلبي على أولئك الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف الخدمات الحيوية، ولا سيما النساء والفتيات، والعاملين/العاملات بظروف هشة، وذوي المهارات المنخفضة والعاملين/العاملات في القطاع غير الرسمي، والشباب وكبار السن، والجماعات العرقية، والمهاجرين واللاجئين والمثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً.

لقد كشف الوباء بشكل فاضح عن الظلم الناجم عن نقص الاستثمار في الخدمات العامة المحلية، والمتجسد في "التصحر الخدماتي" الذي يؤثر على العديد من المناطق - ولا سيما الريفية منها. فيما يعود السبب في ذلك إلى الاقتطاعات ونقص الاستثمار في البلدان النامية والتي اعتمدت سياسات تقشفية وعلى الخدمات الرقمية، فإن البنى التحتية العامة والخدمات الحيوية في الجنوب العالمي غالباً ما تظل غير كافية و/ أو يتعذر الوصول إليها بالنسبة للكثيرين.

بالتوازي مع التباعد الجسدي الذي فرضته الحكومات للحد من العدوى، أدرك العالم أن العديد من الخدمات العامة يتسم بطابع "المنقذ للحياة" في وقت الازمات مثل تلك التي نشهدها حالياً، مما أدى إلى تعميم مفهوم "المدينة ذات الخمسة عشر دقيقة": (إعادة) الخدمات العامة الحيوية بما في ذلك المستشفيات، والمدارس، ورعاية الأطفال، والحدايق، ومكاتب البريد، والأماكن الثقافية، إلى البلديات وتوفيرها للجميع سيراً على الأقدام أو ركوب الدراجات، الأمر الذي سيساعد على تأمين حياة لائقة للسكان وتمتية الاقتصادات المحلية.

¹ برنامج الأمم المتحدة للاستيطان البشري، تقرير "مدن العالم"، نيروبي، 2020 https://unhabitat.org/sites/default/files/2020/10/wcr_2020_report.pdf

² المصدر نفسه

³ سبيرانيو دارييا، "خدمات اجتماعية وسكنية قوية: وسيلة أساسية في وقف الأوبئة العالمية"، الاتحاد الدولي للخدمات العامة، فرني فولتير، أغسطس 2020

⁴ البنك الدولي، "النمو الحضري"، 20 أبريل 2020، <https://www.worldbank.org/en/topic/urbandevelopment/overview>

⁵ منظمة العمل الدولية، وحدة الرصد: كوفيد-19 وعالم العامل، النسخة الخامسة، 30 يونيو 2020.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للاستيطان، تقرير مدن العالم 2020، نيروبي، 2020، https://unhabitat.org/sites/default/files/2020/10/wcr_2020_report.pdf

⁷ المصدر نفسه

3. الحكومات المحلية والاقليمية وجائحة كورونا

تأثرت المدن والمناطق الوباء بشكل كبير، ووجدت نفسها في خضم خطة الاستجابة لمكافحة. في المرحلة الاولى من الوباء، تم العثور على 90 ٪ من جميع الحالات المبلغ عنها في المناطق الحضرية⁸. ومع ذلك، سجلت المناطق الريفية أعلى معدلات الوفيات. ويفسر ذلك حقيقة أن المدن والأقاليم العالمية شديدة الترابط دوليًا، وكانت الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) المتواجدة بكثرة في المدن والتي تشكل جزءًا من سلاسل التوريد العالمية، من الاماكن الاولى التي انتشرت فيها العدوى. ثم وصل الفيروس لاحقًا إلى المناطق الريفية حيث يوجد عدد كبير من كبار السن وذوي الدخل المنخفض يقابله ندرة في عدد المستشفيات ووحدات العناية المركزة (ICU) مقارنة بالمناطق الحضرية⁹.

لقد تم الاعتراف إلى حد كبير بالدور الحيوي الذي لعبه العاملون في الحكومات المحلية والاقليمية من خلال التواجد في الخطوط الامامية للاستجابة للوباء، باعتبار أن البلديات تعتبر الحكومة المصغرة والقادرة على الاستجابة لاحتياجات المواطنين والمجتمعات من خلال اتخاذ تدابير ملموسة للتصدي للوباء بشكل شامل. لعب العديد من الحكومات المحلية والاقليمية دورًا رائدًا في إعطاء الأولوية للصحة العامة على حساب المصالح الاقتصادية، وفي بعض الأحيان فرضت تدابير الوقاية من إغلاق وارتداء الأقنعة الإلزامي في الأماكن العامة رغم تعارض هذه التدابير مع إرشادات الحكومة المركزية، كما حصل في البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية في عام 2020¹⁰.

وكان على العاملين أن يتكيفوا بسرعة مع الواقع وتقديم الخدمات العامة المحلية في ظل التحديات المتغيرة وغير المتوقعة التي فرضها الوباء. لعبت الحكومات المحلية والاقليمية دورًا هامًا في تنفيذ عمليات الإغلاق وتنظيم الفحوصات المخبرية، وتعقب المصابين، وإطلاق عملية التلقيح. لقد عانوا أيضًا من نقص الموارد البشرية والمالية الكافية للقيام بذلك¹¹ بينما شكل التعاون بين مختلف مستويات الحكومات المحلية والاقليمية في تصميم وتنفيذ حملات التطعيم، أمرًا استثنائيًا¹².

4. العاملون والعمالات في الحكومات المحلية والاقليمية في ظل الجائحة

منذ بداية الوباء، لعب عاملو/عمالات الخدمات العامة في الحكومات المحلية والاقليمية الدور الأساسي في الاستجابة لتداعياته، وفي العديد من المهن، وعرضوا أرواحهم للخطر وقدموا التضحيات لاستمرار تأمين الخدمة العامة للمستهلكين والمجتمعات. وذلك، في ظل ظروف عمل صعبة للغاية في بعض الأحيان، لا سيما في حالة عدم توفر إمكانية الوصول إلى معدات الحماية الشخصية (PPE)، وشروط الصحة والسلامة المهنية (OSH)؛ وفي ظل ضعف مستويات التوظيف والتدريب، وإنكار الحقوق النقابية الأساسية¹³. فيما يلي عينة من الخدمات التي قام بتقديمها الى المجتمعات عمال وعمالات الحكومات المحلية والاقليمية وهم في الصفوف الأمامية (إلى جانب الصحة) :

- قدّم العاملون/العمالات الرعاية المنزلية، ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، دعمًا للفئات الأكثر ضعفًا، وكسروا عزلة كبار السن، واهتموا باحتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة.
- واجه العاملون في خدمة الجنازة مهمة صعبة تتمثل في دفن الموتى أو حرقهم بكرامة، ومرافقة العائلات خلال فترات الحزن، مع الحفاظ على الجمهور في مأمن من العدوى.

⁸ الامم المتحدة، كوفيد في العالم الحضري، ملخص استراتيجي، نيويورك، يوليو 2020

https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_covid_urban_world_july_2020.pdf

⁹ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التأثير الإقليمي لـ COVID-19: إدارة الأزمة عبر مستويات الحكومة، 10 نوفمبر 2020

<https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/the-territorial-impact-of-covid-19-managing-the-crisis-across-levels-of-government-d3e314e1>

¹⁰ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التأثير الإقليمي لـ COVID-19: إدارة الأزمة عبر مستويات الحكومة، 10 نوفمبر 2020

<https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/the-territorial-impact-of-covid-19-managing-the-crisis-across-levels-of-government-d3e314e1>

¹¹ الامم المتحدة، كوفيد في العالم الحضري، ملخص استراتيجي، نيويورك، يوليو 2020

https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_covid_urban_world_july_2020.pdf

¹² منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التأثير الإقليمي لـ COVID-19: إدارة الأزمة عبر مستويات الحكومة، 10 نوفمبر

<https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/the-territorial-impact-of-covid-19-managing-the-crisis-across-levels-of-government-d3e314e1>

¹³ الاتحاد الدولي للخدمات العامة، "بخلاف العاملين الصحيين، يحتاج ملايين آخرون إلى ظروف أفضل للتغلب على كوفيد 19"، 26 مارس 2020

<https://publicservices.international/resources/news/beyond-health-workers-millions-more-need-better-conditions-to-beat-covid-19?id=10671&lang=en>

- قدّم عمال المياه والصرف الصحي المياه الصالحة للشرب، ولغسل اليدين، والتنظيف، والطهي وتناول الطعام بأمان أثناء عمليات الإغلاق، ومعالجة مياه الصرف المنزلية والصناعية، ووقف الأمراض الأخرى المنقولة بالمياه، ومعالجة التلوث والفيروسات المركزة في مياه الصرف الصحي¹⁴.
 - عرّض عمال النظافة - والذين هم أصلاً عرضة لخطر جم ناتج عن التلوث والمرض في الأوقات العادية - أنفسهم للخطر أثناء التخلص الآمن من النفايات الطبية والمنزلية الملوثة، والتي زادت أحجامها بشكل كبير، أثناء تنظيف وتعقيم الأماكن العامة بوتيرة متزايدة¹⁵.
 - غالبًا ما يكون رجال الإطفاء وأطقم الإسعاف وعاملو الطوارئ أول من يتعامل مع المرضى في حالة حرجة وينقلونهم إلى المستشفيات.
 - قام العاملون في مجال الإسكان العام والخدمة الاجتماعية بدعم أولئك الذين فقدوا سبل عيشهم بسبب المخاطر، وقدموا الدعم للأسر الضعيفة والمشردين وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع غير مستقرة، بمن فيهم المهاجرين واللاجئين.
 - كان على الشرطة البلدية السيطرة على الأماكن العامة لضمان تطبيق قواعد التباعد الاجتماعي من خلال تثقيف الجمهور وتفريق التجمعات.
 - قام العاملون في رعاية الأطفال ودور الحضانه بتأمين الخدمة الأساسية لزملائهم في الخدمات العامة المتواجدين في الخطوط الأمامية. ومكّنوا الناس من العودة إلى العمل.
 - قام العاملون في الإدارة العامة بتسهيل الحصول على تعويضات البطالة والمزايا الاجتماعية، مع تنفيذ تدابير جديدة لدعم الدخل في حالات الطوارئ.
 - أتاح أمناء المكتبات والعاملون في مجال الثقافة في البلديات إمكانية الوصول عن بُعد للخدمات الثقافية باستمرار، والحفاظ على الصحة النفسية للأفراد، والحفاظ على التماسك الاجتماعي في المجتمعات المغلقة.
 - واصل حراس السجون العمل في بيئة شديدة التعرّض لانتشار الفيروس، مع الحفاظ على أمن المجتمعات.
- على الرغم من المساهمة الكبيرة واليومية التي قدمها عمال الحكومات المحلية والاقليمية للمواطنين والمستهلكين والمجتمعات، فقد اضطر العديد منهم ومن نقاباتهم إلى النضال بكل ما أوتوا من قوة لكسب الوصول إلى معدات الوقاية الشخصية، وتدابير الصحة والسلامة المهنية الأساسية، وبرامج التطعيم ضد فيروس كوفيد.

5. تمويل الحكومات المحلية والاقليمية ودورها في التعافي

من المتوقع أن تفقد الحكومات المحلية والاقليمية 15-25% من عائداتها في 2021¹⁶. وقد يصل حجم الخسارة في أفريقيا إلى 60%. أدى ازدياد المصاريف الاستثنائية، والذي تزامن مع انخفاض العائدات الناتج عن الإقفال الاقتصادي، وخسارة الوظائف في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، والإفلاس التجاري وانتقال الأسر إلى أماكن مختلفة مرغمة أو بملء إرادتها، إلى فرض ضغوطًا مالية ضخمة على العديد من الحكومات المحلية والاقليمية. كما خسرت البلديات عائدات من الاجارات، ورسوم خدمات المرافق العامة، والضريبة على الملكية. أثر إقفال المتاجر سلبيًا على إيجارات المساحات التجارية للعقارات العامة وأدى إلى كبح النمو الاقتصادي المحلي. تأثرت المناطق التي تعتمد بشكل مفرط على أنشطة اقتصادية محددة، مثل السياحة والخدمات والضيافة، من جراء انعدام الإستهلاك المحلي، وفقدان رسوم مواقف السيارات، وضريبة القيمة المضافة، ورسوم الإقامة.

تأذت بنوع خاص البلديات ذات الصناديق الصغيرة، والاحتياطيات غير الكافية، وقواعد الميزانية الصارمة، والتي تعاني من العجز وتحظى بصلاحيات تشغيلية محدودة. بالرغم من بعض الإجراءات المحدودة التي اتخذتها معظم الحكومات المركزية وقامت من خلالها بتحويل الاموال الى الحكومات الاقليمية والمحلية، إلا أن المطلوب هو إيجاد الحلول المتوسطة والطويلة الأمد، كي لا يؤدي ضعف إيرادات الحكومات المحلية والاقليمية إلى تقويض أهداف التنمية الحضرية، وتهديد الاستثمارات في الشؤون الاجتماعية والانسانية، و البنية التحتية، وعدم توفير الخدمات العامة الاساسية، وفقدان الوظائف في وقت تشتد الحاجة إليها، مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية والمحلية ويقوض عملية التعافي.

سيكون للإدارات المحلية والاقليمية الدور الرئيسي في عملية التعافي وإعادة الاعمار. ولقد اعتمدت جميع البلدان تقريبًا سياسات لمرحلة التعافي يفوق حجمها تلك التي تم تبنيها في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008¹⁷. ولقد رسم العديد منها، تاريخيًا، خططًا للقيام باستثمارات

¹⁴ الاتحاد الدولي للخدمات العامة، "عمال الصرف الصحي يلعبون دورًا رئيسيًا لكسر سلسلة التلوث"، 17 أبريل 2020، <https://publicservices.international/resources/news/sanitation-workers-play-a-key-role-to-break-the-contamination-chain?id=10728&lang=en>

¹⁵ G. Jowziack، "جامعو النفايات الطبية - غير محميين وغير مدربين ويعملون بأجور زهيدة بأقل من قيمة عملهم الفعلي"، Equal Times، 5 يوليو 2021، <https://www.equaltimes.org/clinical-waste-collectors#.YSu8To4zBD4>

¹⁶ الامم المتحدة، كوفيد في العالم الحضري، ملخص استراتيجي، نيويورك، يوليو 2020، https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_covid_urban_world_july_2020.pdf

¹⁷ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التأثير الإقليمي لـ COVID-19: إدارة الأزمة عبر مستويات الحكومة، 10 نوفمبر 2020، <https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/the-territorial-impact-of-covid-19-managing-the-crisis-across-levels-of-government-d3e314e1>

كبيرة في الخدمات العامة المحلية والبنى التحتية - بما في ذلك الصحة، والرعاية، والمياه، والصرف الصحي، وإدارة النفايات، والإسكان العام، والنقل العام، والطرق، والجسور، والسكك الحديدية، والطاقة النظيفة وغيرها، والتي تعتبر محورية في مرحلة التعافي وفي القدرة على الصمود في المستقبل. ومع ذلك، لم يشارك و / أو يتشاور سوى عدد قليل من البلدان مع الحكومات المحلية والاقليمية بشأن تصميم مشاريع التعافي واستراتيجيات التنفيذ.

على الرغم من أهمية البعد الإقليمي لحزم التعافي لدعم الحكومات المحلية والاقليمية وتمكينها من تأمين الخدمات المحلية التي يزداد الطلب عليها، مثل الصحة، والحماية الاجتماعية، والرعاية، والإسكان، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وسلاسل التوريد القصيرة. على سبيل المثال، ومن أجل تقديم الخدمات الاجتماعية البلدية، أنشأت مدينة برشلونة خدمة "طب الأسنان" للسكان الضعفاء، حيث يتم توفير رعاية الأسنان بأسعار معقولة أو مجاناً¹⁸. علاوة على ذلك، فقد أنشأت مركزاً متكاملًا للمستفيدين، والعاملين والعاملات، ومقدمي الخدمة، من أجل تعزيز مبدأ الشفافية، والتبادل، والخدمة الجيدة وظروف العمل اللائقة¹⁹. وستلعب الجماعات المحلية والاقليمية دوراً محورياً في بناء القدرة على الصمود واستراتيجيات التأهب لمواجهة الأزمات في المستقبل، بما في ذلك الأزمات الناتجة عن التغير المناخي.

6. الخصخصة مقابل إعادة الخدمات العامة إلى البلديات

إن الاعتراف الجماعي بالطبيعة المنقذة للحياة للخدمات العامة والفشل الواضح للخصخصة في بعض البلدان والأقاليم، عزز المطالبة المجتمعية والمؤسسية بإعادة الخدمات العامة إلى البلديات وإلى التخلي عن الخصخصة²⁰. في عام 2020، أطلق الاتحاد الكندي للموظفين العموميين (CUPE) حملة تحت عنوان "FixLongTermCare": تهدف الحملة إلى إيقاف جني الأرباح من رعاية المسنين الطويلة الأجل، وطالب الحكومة الكندية بالاستثمار البعيد المدى في دور لرعاية المسنين، تحظى بمعايير الجودة، وظروف العمل الآمنة واللائقة للموظفين في جميع المقاطعات الكندية. في فرنسا، تم تعليق مشروع الحكومة لتفكيك وزيادة خصخصة مرفق الطاقة الوطني البالغ من العمر 75 عامًا بعد أن أطلق ائتلاف من اتحادات الطاقة الفرنسية والممثلين الوطنيين والمحليين والخبراء مبادرة²¹ "من أجل طاقة عامة". ويتواصل الإقبال المنتظم على Public Futures - وهي قاعدة البيانات العالمية الوحيدة المتاحة لمواجهة الخصخصة - للمطالبة بإعادة الخدمات العامة إلى البلديات: أكثر من 1500 حتى أغسطس 2021.

في الوقت عينه، لا تزال القوى التقليدية المؤمنة بالتقشف والخصخصة تتطلع إلى الاستيلاء على الخدمات العامة الحيوية المربحة، وعلى المصالح العامة. ففي البرازيل، في خضم الوضع السياسي السائد، تُستخدم الأزمة في تسريع عمليات الخصخصة للمؤسسات المربحة والمملوكة من الدولة، والتي كانت بمثابة معادل للخدمة العامة استفاد منها المستهلكون والمجتمعات لعقود من الزمن، في مجالات الطاقة، والمياه، وتأمين الخدمات الغذائية. وتقوم حكومة المملكة المتحدة بالترويج لمشروع قانون جديد حول الرعاية الصحية، والذي من شأنه أن يعيد تصميم الخدمات الصحية الوطنية (NHS) في إطار "نظام رعاية متكامل"، على غرار شركات الرعاية الخاصة الأمريكية، وتم تشكيل مجلس إدارة مختلطًا، تحكمه المؤسسات العامة، كالمجالس البلدية مثلًا، بالتشارك مع الشركات التي تبغي الربح. في بلجيكا، يقوم مجلس مدينة أنتويرب بخصخصة الرعاية المحلية والخدمات الاجتماعية في الوقت الذي تحتاج فيه إلى المزيد من الموظفين والبنى التحتية بدلاً من تخفيضها²².

¹⁸ Ajuntament de Barcelona، طب الأسنان للمستضعفين <https://ajuntament.barcelona.cat/sanitalsalut/es/canal/dentista-persones-vulnerables>

¹⁹ Ajuntament de Barcelona، طب الأسنان المستضعفين <https://ajuntament.barcelona.cat/sanitalsalut/es/canal/dentista-persones-vulnerables>

²⁰ Remunicipalization هي عودة الخدمات العامة من السيطرة أو الملكية الخاصة بكل أشكالها إلى الملكية العامة الكاملة والإدارة والرقابة الديمقراطية. كما تعني أن البلديات والحكومات الإقليمية تستعيد الخدمات المملوكة من الخاص / أو التي تفوض إدارتها بموجب امتياز أو بتمويل من الهيئات العامة. يؤكد المصطلح على البعد الإقليمي لإعادة الخدمات العامة إلى الملكية العامة في الأقاليم والمحليات". فيغمان، استعادة خدماتنا العامة إلى الداخل، PSIRU-PSI، غرينتش، المملكة المتحدة وفيرني فولتير، فرنسا، سبتمبر 2020، ص. 10، <https://bit.ly/3fCricB>

²¹ منبر جماعي، EDF "الفصل الأخير من التفكيك الطويل لخدمة الطاقة العامة لصالح القطاع الخاص"، لوموند، 10 فبراير 2021، https://www.lemonde.fr/idees/article/2021/02/10/edf-l-acte-final-d-un-long-demantelement-du-service-public-de-l-energie-en-faveur-du-privé_6069422_3232.html

²² ديسبراريو "انه الوقت المناسب للمطالبة باستعادة الخدمات العامة"، تقرير التنمية المستدامة 2021، القادم.

7. الأزمة العالمية للإسكان²³

على الرغم من رسم الأطر القانونية لسياسات الإسكان وتخصيص الموارد اللازمة على المستوى الوطني، إلا أن غالباً ما تكون الحكومات المحلية والإقليمية المسؤولة عن تنفيذ مشاريع الإسكان المحلية وإدارة المساحات الاجتماعية والعامّة، والخدمات ذات الصلة. على مدى العقود الماضية، أخذ الإسكان الطابع الربحي وأصبح من أهم أهداف كبار المستثمرين والشركات الخاصة، والبنوك، وصناديق إستثمارات رؤوس الاموال وصناديق المعاشات التقاعدية. في عام 2016، بلغت القيمة العالمية للعقارات السكنية 163 تريليون دولارًا أمريكيًا، أي أكثر من نصف قيمة جميع الأصول العالمية وأكثر من ضعف إجمالي الناتج المحلي العالمي. كما أدى ظهور السياحة الجماعية وانتشار منصات التأجير قصيرة الأجل عبر الإنترنت إلى تفاقم هذه الظاهرة، إذ نتج عنها تقليص خدمات الإسكان العامة والاجتماعية أو تصفيتها.

ونتيجة لذلك، لم يعد العمل بعقود ثابتة وبدوام كامل يؤمن الحصول على سكن لائق وبكلفة مقبولة. دفع الافتقار إلى ملكية المنازل والإيجارات بأسعار معقولة، وبيع أو خصخصة أسهم المساكن العامة والاجتماعية، بالعديد من العمال - بما في ذلك العاملين في الخدمات العامة المحلية الحيوية - إلى التهميش وترك مدنهم. وأصبح يتعين عليهم تكبد مصاريف النقل لمسافات طويلة، والعيش غالبًا في ظروف محفوفة بالمخاطر مع وصول ضئيل إلى الخدمات نفسها التي يقدمونها لأولئك القادرين على تحمّل تكاليف العيش في مناطق أكثر ثراءً.

وقد أدى الوباء إلى تفاقم مسألة الحصول على سكن لائق، كما أدى إلى تفاقم عدم المساواة. بالنسبة للكثيرين، أدى الدخل المحدود أو المنعدم أثناء الجائحة، في ظل غياب شبكة الأمان الاجتماعي المناسبة²⁴، إلى ازدياد الحرمان من السكن، كما أدى إلى فرض عمليات إخلاء، والاحتفاظ في مساكن غير لائقة، مما ساهم في ارتفاع منسوب العدوى بين الفئات المحرومة. وأدت إجراءات الإغلاق أيضًا إلى ازدياد العنف المنزلي، في المنازل الفقيرة وذات المساحات الضيقة، لا سيما ضد النساء والأطفال.

8. التحولات في النقل العام الحضري

يمثل النقل العام أكثر الأنظمة كفاءة لإتاحة التنقل والوصول إلى الخدمات العامة الحيوية. بالنسبة لملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم، فإن النقل العام هو الخيار الوحيد للوصول إلى المستشفيات، والمدارس، ورياض الأطفال، والرعاية، والدوائر المدنية والمكتبات، والعديد من الخدمات العامة الأخرى التي تشكل حقًا من حقوق الإنسان وتؤمن الحياة الكريمة²⁵. كما أنها أساسية لربط المناطق الريفية بالمدن والمراكز الحضرية، والعكس صحيح. ومع ذلك، فإن نصف سكان العالم فقط يتمتعون بسهولة الوصول إلى وسائل النقل العام²⁶.

أدت المخاوف من جائحة كوفيد والقيود المفروضة على النقل الحضري، إلى انخفاض في عدد الركاب وتراجع في عائدات النقل العام. في الوقت الذي لجأ فيه البعض إلى استخدام وسائل النقل الآلية الفردية والخاصة (السيارات والدراجات النارية) وغيرها من الوسائل التي تزيد من انبعاث الكربون ولا تراعي مكافحة التغير المناخي وتلوث الهواء، استخدم البعض الآخر الدراجات الهوائية والكهربائية والبخارية وغيرها من وسائل النقل الفردية والذاتية.

قام العديد من الحكومات المحلية والإقليمية بتشجيع استخدام الدراجات الهوائية بدلاً من السيارات والدراجات النارية - ووقّرت لذلك في بعض الأحيان حوافز اقتصادية تشجع على شراء الدراجات الكهربائية وفي أحيان أخرى قامت بإنشاء ممرات جديدة للدراجات أو بتوسيع الممرات القديمة- وواجهت هذه الإدارات تحديات تنظيمية جديدة لتنظيم حركة المرور في المناطق الحضرية، ومراقبة الشركات في القطاع غير الرسمي، وإدارة شؤون الناس، وإدارة المساحات العامة والحرص على سلامة المشاة. وفي ظل غياب المراسيم الوطنية، أصدرت بعض المدن مثل باريس وبوغوتا مراسيم بلدية تشرف على تنفيذها شرطة البلدية.

كما يشكل النقل العام شرطًا مسبقًا لتحقيق التحول البيئي الملح الذي نحتاجه. يمكن أن تساعد زيادة الاستثمار في البنية التحتية للنقل العام بشكل كبير في الحد من تلوث الهواء الناجم عن النقل بنسبة تصل إلى 45٪ في بعض المدن، مما يؤدي إلى تحسين الصحة العامة وإطالة متوسط العمر المتوقع في جميع أنحاء العالم؛ بالإضافة إلى خفض الانبعاثات من النقل الحضري إلى النصف بحلول عام 2030 - وهي خطوة حاسمة لتحقيق أهداف اتفاقية باريس والحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة العالمية دون 1.5 درجة مئوية²⁷.

²³ سبيراريو د.، مقتطفات من "خدمات اسكان إجتماعية و عامة قوية: أداة رئيسية في وقف الأوبئة العالمية"، الاتحاد الدولي للخدمات العامة، فيرني

فولتير، أغسطس 2020، <https://bit.ly/2ROQchr>

²⁴ منذ العام 2017، 5.2 مليار شخص (71٪ من سكان العالم) يتمتعون بتغطية حماية اجتماعية غير كافية أو معدومة. منظمة العمل الدولية، "تقرير

الحماية الاجتماعية العالمية 2017-19"، جنيف 2017

²⁵ الاتحاد الدولي للخدمات العامة – الاتحاد الدولي للنقل، مارس 2021 - [https://publicservices.international/campaigns/the-future-is-brpublic-](https://publicservices.international/campaigns/the-future-is-brpublic-transport-?id=11697&lang=en)

[transport-?id=11697&lang=en](https://publicservices.international/campaigns/the-future-is-brpublic-transport-?id=11697&lang=en)

²⁶ UNDESA، الهدف رقم 11 للتنمية المستدامة. لنجعل المدن والمساكن البشرية شاملة، آمنة، مرنة ومستدامة <https://sdgs.un.org/goals/goal11>

²⁷ الاتحاد الدولي للخدمات العامة – الاتحاد الدولي للنقل، مارس 2021 - [https://publicservices.international/campaigns/the-future-is-brpublic-](https://publicservices.international/campaigns/the-future-is-brpublic-transport-?id=11697&lang=en)

[transport-?id=11697&lang=en](https://publicservices.international/campaigns/the-future-is-brpublic-transport-?id=11697&lang=en)

9. المدن، التغير المناخي، والكوارث

ستعزز الأزمات المتداخلة دور الحكومات المحلية والإقليمية المتواجدة في الصفوف الأمامية في مواجهتها: إن تغير المناخ، والأوبئة، وتغيرات الطقس الحادة، والزلازل، إضافة إلى تدفقات المهاجرين وتبعات الحروب وحالات النزوح، كلها أمور تتطلب تضامناً جهود الحكومات المحلية والإقليمية وعلى جبهات متعددة.

في هذا السياق، لا يمكن إلا للخدمات العامة المحلية القوية، ذات عدد كافٍ من العاملين والعاملات وموظفي الإدارات المحلية ذوي المهارات العالية، ويعملون في ظروف عمل آمنة ولائقة، أن تضمن الفعالية والمرونة التي تحتاجها مجموعات الحكم المحلي والحكومات الوطنية للاستجابة لمطالب المواطنين والأفراد، والمجتمعات المحلية، بالتزامن مع مواجهة التحديات العالمية السائدة في أيامنا هذه.

10. الرقمنة

لقد سّرت جائحة كورونا عملية رقمنة خدمات الإدارات المحلية والإقليمية، والتي كان عليها التكيف سريعاً معها لكي تتمكن من تقديم الخدمات إلى المستفيدين. ففي حين تمكنت بعض الإدارات الكبرى من إطلاق عملية الرقمنة عملياً، واجهت الحكومات المحلية والإقليمية الصغيرة الحجم صعوبة في مواكبتها وفي تأمين الخدمات على نطاق واسع، نظراً لضعف مواردها البشرية والمادية والمعاناة وبعد سنوات طويلة من الإجراءات التقشفية وتجميد التوظيف²⁸. إن وجود 3.6 مليار شخص غير حاصلين على خدمة الإنترنت في عام 2019²⁹، فاقم مسألة عدم المساواة الإقليمية والريفية-الحضرية في استخدام الرقمنة خلال جائحة كورونا، وفي حين استطاعت بعض الجهات أن تستخدم الرقمنة وتحسن الخدمات الحيوية مثل التعليم والصحة، لأنها تستفيد من خدمات الإنترنت السريع، ويتوفر لديها أجهزة الكمبيوتر التي ساهمت في محو الأمية الرقمية، بقي الكثيرون خارج نطاق الاستفادة منها.

فيما يتعلق بخدمات ومهن السلطات المحلية والإقليمية التي يحتمل أن تصبح رقمية، فقد ضاعف العمل عن بُعد أيضاً إمكانيات الاستعانة بمصادر خارجية/ أو الانتقال الرقمي للمهام المتعدنية القيمة المضافة و/ أو المهام التي يمكن استبدالها (كالطباعة، وإدارة قواعد البيانات، والبحوث، وخدمات الترجمة، وخدمات دعم العملاء، وما إلى ذلك). وعلى العكس من ذلك، غادر العمال ذوو المهارات العالية وذوو الدخل المرتفع المناطق الحضرية بحثاً عن توازن أفضل بين العمل والحياة، سواء بشكل دائم أو بشكل مؤقت (الترحال الرقمي). من المحتمل أن تؤثر هذه الاتجاهات على التوظيف في خدمات الإدارات المحلية والإقليمية، لا سيما في المهن الإدارية والمهن القائمة على المعرفة. يمكن أن يكون لها أيضاً تأثير على التخطيط الحضري من حيث مشاريع تطوير المساحات المكتبية، ويمكن أن تساعد في تعزيز إعادة السكان إلى المناطق شبه الحضرية والريفية، إلا أن الأمر يتوقف على مدى التفاوت في إمكانية الوصول إلى الرقمنة بين الريف والمدينة.

لقد تغيرت ملامح العمل في الحكومات المحلية والإقليمية على مستوى الإدارة، والعمل الجماعي، وعملية الإشراف، وخضع العمال وأصحاب العمل على حد سواء لتعليم حاد. أدى ذلك إلى ظهور مشكلات جديدة في مكان العمل في الإدارات المحلية والإقليمية، لا سيما فيما يتعلق بمخاطر السلامة والصحة المهنية الناتجة عن الاجتماعات الافتراضية، والمخاطر النفسية والاجتماعية، والتعب، والمشاكل البصرية، ودوام العمل، والترابط المفرط، وسوء بيئة العمل المنزلية، وكذلك مراقبة العمال عن بُعد، والضغط الرقمي، وخصوصية بيانات العمال. في بعض الحالات، على العكس من ذلك، مكنت رقمنة خدمات الإدارات المحلية والإقليمية، من الاتصال والتنسيق بشكل أسرع عبر مختلف القطاعات. على سبيل المثال، في إيطاليا، أصبح تبادل المعلومات والوثائق الرقمية بين المراكز الصحية المحلية (ASL) ودوائر النفوس شائعاً مما قلل من الاحتكاك البشري لإصدار شهادات الوفاة والولادة. نجحت عمليات إطلاق الرقمنة بشكل أفضل حيث شارك العمال ونقاباتهم بشكل هادف منذ البداية، كما هو الحال في النرويج³⁰.

11. الخاتمة

لا تزال البيئة التي يعمل فيها عمال وعاملات الحكومات المحلية والإقليمية ونقاباتهم صعبة للغاية. إن أهداف التنمية المستدامة (SDGs) بعيدة كل البعد عن المسار الصحيح، ورقعة اللامساواة أخذت في الاتساع، في حين تظهر الآثار المدمرة للتغيرات المناخية. في هذا السياق، سيكون العالم بحاجة أكبر وأكثر من أي وقت مضى إلى مهن الحكومات المحلية والإقليمية والخدمات العامة المحلية. إن الاعتراف

²⁸ الاتحاد الدولي للخدمات العامة "الإغلاق يدفع بالخدمات العامة في إيطاليا إلى اعتماد الرقمنة" 18 أبريل 2020،

<https://publicservices.international/resources/news/lockdown-pushes-digitalisation-through-in-italian-public-services?id=10735&lang=en>

²⁹ النقابة العالمية للإتصالات - ITU "تشير بيانات النقابة العالمية للإتصالات ITU عن تزايد الإقبال على الإنترنت مع اتساع الفجوة الرقمية بين الجنسين" 5 نوفمبر 2019.

<https://www.itu.int/en/mediacentre/Pages/2019-PR19.aspx#:~:text=ITU%20data%20show%20that%20while,countries%2C%20especially%20Least%20Developed%20Countries>.

³⁰ مونسن، ن.، "الاتحاد البلدي النرويجي يوقع اتفاقية ثلاثية الاطراف بشأن مشاركة العمال في الحوار الاجتماعي في رقمنة القطاع العام"، PSI، 6 فبراير 2018. <https://www.world-psi.org/en/norwegian-municipal-union-signs-tripartite-agreement-worker-involvement-and-social-dialogue-public>

بالمساهمة التي قد يقدمها عمال وعاملات الحكومات المحلية والاقليمية من حيث المبدأ، يتطلب اتخاذ التدابير الملموسة التي تساعد على تأمين القدرة المستقبلية للخدمات العامة المحلية والحيوية لمواجهة الأزمات الحالية والمستقبلية، من خلال ضمان مستويات التوظيف المناسبة، والمهارات وظروف العمل اللائقة، فضلاً عن الأجور اللائقة، والتي لم يتم التطرق إليها بعد.

في الوقت الذي تستمر فيه عمليات إعادة الخدمات العامة الى البلديات ويزداد الاستثمار العام، يلوح في الأفق إجراء التقشف والخصخصة. وفي غياب الإصلاحات الجوهرية التي من شأنها تعزيز أنظمة المالية العامة للبلديات، والتي من شأنها إيجاد الحلول لتأمين التمويل الطويل الأجل، سيبقى العجز يمثل تحديًا كبيرًا للعديد من إدارات الحكم المحلي. ومع ذلك، تظهر الحلول والمبادرات المبتكرة على المستوى المحلي التي تشير إلى الأمل والفرص في المستقبل، لا سيما عند وضع آليات للتشارك المحلي، والتي تشمل المجتمع المدني، وكذلك العمال والنقابات. ستساعد خبرة ومعرفة عمال وعاملات الادارات المحلية والاقليمية على إطلاق العنان لإمكانات الابتكار في الخدمات العامة المحلية.

إذا صمّمت الحكومات المحلية والاقليمية أن تواجه الأزمات الحالية والمستقبلية بفعالية، لا بد من أن يكون العمال والعاملات ونقاباتهم المحاورون الرئيسيون ويجب الاعتراف بهم واعتبارهم شركاء أساسيين ليس فقط من أجل المفاوضة الجماعية ولكن أيضًا لتطوير السياسات العامة وتنفيذها.